فانها تلاحق عناصر الانتاج الاخرى، رأس المال والعمل. وهي العناصر التي من شأن تدميرها (بعد السيطرة على الارض أو شل المستثمر منها)، أن يعطّل عمليات النمو الصناعي، وتطوير التجارة والخدمات، ويشلّ بالتالي المقومات الاقتصادية.

لقد جاءت الخطط الاقتصادية الاسرائيلية نموذجاً لتطبيق مبدأ علاقات المركز بالمحيط. فالاسرائيليون وظّفوا تجاربهم في سياستهم التخطيطية الاقليمية في الضفة وغزة في انشاء متعمد لما يمكن وصفه ببنية علاقات مركز ـ محيط بين اسرائيل والمناطق المحتلة. فالمناطق ـ المركز، هي تلك التي توصف بها المناطق المركزية المتميزة بالقدرة الكامنة الكبيرة على النمو والتطور، وهي، هنا، اسرائيل والمستوطنات اليهودية؛ بينما يقصد بمناطق ـ المحيط تلك المناطق الكاسدة والمستغلة الى حد كبير من قبل المركز، وفي هذه الحالة هي المناطق العربية وسكانها.

ان علاقات المركز بالمحيط هي علاقات استعمارية. فالبنية التمركزية تعتمد على نقل عوامل الانتاج الاساسية، كالمواد الخام والعمل الرخيص، من المحيط الى المركز؛ وتدفق التجارة من منطقة الى أخرى، والمواد الخام، يميل كلاهما الى مصلحة المركز. ومثل هذه العلاقة تعمّق، عادة، اللامساواة بين مناطق المركز والمحيط. ويزداد هذا الحيف عندما تتدخل الحكومة المركزية لتجميد اسعار المواد الاولية في مناطق المحيط، بينما تترك أسعار البضائع المصنّعة دون رقابة من المركز.

ان الاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية، والبشرية، لمناطق المحيط، الذي يصبّ في مصلحة مناطق المركز، يؤدي الى خيبة متزايدة يمكن أن تتطور الى اضطراب سياسي ـ اجتماعي في المناطق الكاسدة؛ كما ان حيوية مناطق المحيط، بالنسبة الى استقرار النظام السياسي، تبدو في ثورتها على الحكومة المركزية في منطقة المركز[٣٤].

ان هذه العلاقة التبعية كانت، منذ البداية، علاجاً هاماً للامراض التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي. وقد ظهر، لاحقاً، أنه كلما استمرت تلك الامراض كلما ازدادت أهمية مواصلة خطط الدمج الاقتصادي والهيمنة على عناصر الاقتصاد الفلسطيني لمعالجة الاقتصاد الاسرائيلي. وهذه الحقيقة قد وردت في دراسة خاصة عن حقيقة الروابط الاقتصادية التي تمّت بين الارض المحتلة واسرائيل: «ان الاقتصاد الاسرائيلي يستمد بقاءه، الى حد كبير، من الموارد الاقتصادية الاسيرة والمناطق المحتلة؛ وانه يمثّل اقتصاداً امبريالياً تموّهه ظروف التقارب الجغرافي؛ وان الموارد الفلسطينية التي تستغلها اسرائيل تتطابق مع نقاط الضعف الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي حالياً»[٣٥].

وحيثما تتقدم عملية احكام تبعية الاقتصاد الفسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، تكون عملية امتصاص اليد العاملة وتشغيلها في المشاريع الاسرائيلية قد تمت هي الاخرى، بل وعلى الارض الفلسطينية المصادرة بالذات، بالنسبة الى قسم منها، وبأشكال شديدة العسف. «ان عمالنا يبنون المساكن للمهاجرين اليهود... وفي كثير من الاحيان على أرض صودرت من مالكيها العرب» و «أحياناً يجد العمال الفلسطينيون أنفسهم يعملون اجراء في مزارع كانت، فيما سبق، ملكا لهم»[٣٦].

أما «التعايش» الزائف «الذي يتحدث عنه الاسرائيليون، [فـ] هو ذو طبيعة خاصة. [انه] 'تعايش' بين محتل متسلط وسكان أصليين تابعين يجب ابقاؤهم بمزيج من القوة العسكرية والاغراءات السياسية والاقتصادية»[٣٧].

واحدى الطرق الشائعة والفعالة في احداث التغييرات المطلوبة تكمن في تغيير استخدام الارض. ان الاراضي الصالحة للزراعة غير هامة لهذا الشكل من الاستيطان. لذا، فان الجرافات